

منتدى الاقتصاد الإسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان منتدى الاقتصاد الإسلامي بشأن مشروعية البتكون Bitcoin

الرقم (2018/1) تاريخ 2018/1/11

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين.

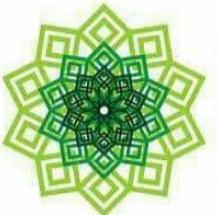
مقدمة:

منتدى الاقتصاد الإسلامي مجموعة علمية متخصصة على برنامج التواصل WhatsApp أسسها الشيخ محمد خالد حسني من باكستان، وتضم بين أعضائها العلماء والخبراء والمهنيين، والاقتصاديين، والأكاديميين، والباحثين، والمستشارين والمدققين الشرعيين، ويتمثل في المنتدى جميع مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية. وللجنة الإدارية للمنتدى بقسميه العربي والإنجليزي: د. عزنان حسن (رئيس اللجنة الإدارية)، د. عبدالباري مشعل (مدير المنتدى العربي)، الشيخ أشرف جمعة علي (مدير المنتدى الإنجليزي)، الشيخ محمد خالد حسني (مؤسس المنتدى). د. محمد برهان أربونا، د. محمد إيمان ساسترا، الشيخ سراج ياسيني، الشيخ إبراهيم موسى تيجاني، الشيخ عبدالرازق كابا،

أنجز منتدى الاقتصاد الإسلامي¹ حوارات علمية طويلة وعميقة حول العديد من القضايا في الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية والتمويل الإسلامي والرقابة الشرعية والتفتيق الشرعي وصكوك الاستثمار الإسلامية. وقد تم توثيق هذه الحوارات القيمة في ملفات خاصة بلغت 20 ملفاً، وتنشر تباعاً

¹ لمزيد من التفصيل حول المنتدى ينظر التعريف بالمنتدى الملحق بالبيان.

للتواصل: الشيخ خالد الحسني: 00923101108983 - د. عبدالباري مشعل: 0019199176595



على موقع الأكاديمية العالمية للبحوث (إسراء) في ماليزيا، وموسوعة الاقتصاد والتمويل على شبكة الإنترنت.

وفي الغالب لم يستهدف المنتدى إصدار أحكامٍ شرعية أو فتاوى بشأن الموضوع محل النقاش، وإنما يكون الغرض تحرير محل النزاع، وما يتوجه فيه من آراء شرعية، وتبادل الرأي حول ذلك بحرية تامة بين العلماء والخبراء أعضاء المنتدى، واستدعاء أحدث الآراء والفتاوى والمقالات والمعلومات حول الموضوع ومناقشتها.

ويسهم الحوار والملف الخاص به في مساعدة الجهات والأشخاص والباحثين الراغبين في مزيد من البحث أو الترجيح بين الآراء الشرعية في موضوع الحوار.

والحوار حول إحدى العملات الرقمية المشفرة (cryptocurrencies) الأكثر شهرة، والمعروفة باسم "البتكوين"، هو أحد حوارات المنتدى المتميزة خلال الفترة من 13/11/2017 حتى تاريخ إنجاز هذا البيان في 11/1/2018. وقد تناول الحوار الإجابة على عدة أسئلة بهدف التعرف على البتكوين من حيث ماهيتها، وصفاتها، وخصائصها الرئيسية، ومدى قيامها بوظائف النقد، وما يتوجه بشأنها من آراء شرعية. ويمثل ملف الحوار مرجعًا لهذا البيان.

ورغم وجود كم كبير من المعلومات حول البتكوين تم تناولها في حوار المنتدى، فإن هذا البيان يقتصر على ذكر الأوصاف المؤثرة شرعاً وتوجيهها. أما باقي المعلومات فيمكن العودة إليها في ملف الحوار على موقع الأكاديمية العالمية للبحوث (إسراء)، وموسوعة الاقتصاد والتمويل على شبكة الإنترنت.².

² لمزيد من المعلومات بشأن البتكوين، والبلوكتشين يمكن العودة على سبيل المثال إلى هذين الرابطين:

- <https://bitcoin.org/ar/faq>
- https://players.brightcove.net/1183701590001/default_default/index.html?videoId=5492151361001



والجدير بالذكر؛ إن حوار البتكوين في منتدى الاقتصاد الإسلامي هو أول حوار موسع في هذا الموضوع على مستوى الصناعة المالية الإسلامية والاقتصاد الإسلامي، وهذا البيان أول عمل جماعي في موضوعه، وهو أول بيان يصدر عن منتدى الاقتصاد الإسلامي. ويتزامن هذا البيان مع الذكرى السنوية الثانية لتأسيس المنتدى، ويمثل نقلة نوعية من شأنها أن ترسخ حضور المنتدى بين مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية والاقتصاد الإسلامي، ويفتح آفاقاً لمرحلة جديدة من التطوير.

وقد حظي هذا البيان بالمراجعة والتعديل والمناقشة العلمية لمحتوياته من خلال أربع لجان علمية تضم ثلاثة وثلاثين عضواً من العلماء والخبراء والباحثين من أعضاء المنتدى.

وفيمما يلي قائمة مفصلة بأعضاء اللجان الأربع:

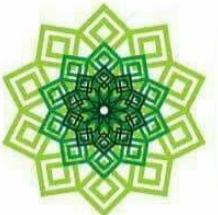
مقرر اللجان العلمية: د. عبدالباري مشعل

اللجنة العلمية (2)

10. أ. د. أزنان حسن
11. الشيخ أشرف جمعة
12. الشيخ إبراهيم موسى نيجاني
13. د. إيمان ساسترا
14. الشيخ خالد حسني
15. أ. سراج ياسيني
16. د. عبدالباري مشعل
17. أ. عبد الرزاق كابا
18. د. محمد برهان أربونا

اللجنة العلمية (1)

1. أ. إرشاد أحمد إعجاز
2. الشيخ خالد الحسني
3. أ. رسلان صابر زيانوف
4. د. سارة القحطاني
5. د. عبدالباري مشعل
6. د. محمد قرات
7. د. معتز أبو جيب
8. د. موسى آدم عيسى
9. أ. نافذ الهرش



اللجنة العلمية (4)

29. د. خالد السياري
30. الشيخ خالد الحسني
31. د. عبدالباري مشعل
32. د. عبد الرحمن الحلو
33. د. عروة عكرمة صبّري
34. أ. د. عبد الله الزبير
35. أ. د. عز الدين بن زغيبة
36. أ. د. محمد الصخري
37. أ. د. محمد عثمان شبير
38. د. محمد التوري
39. أ. د. يونس الصوالحي.

اللجنة العلمية (3)

19. د. أحمد عيادي
20. د. أسيد كيلاني
21. أ. د. أشرف هاشم
22. الشيخ خالد الحسني
23. أ. د. سعيد بوهراوة
24. د. عبدالباري مشعل
25. أ. د. عبدالله قربان
26. أ. د. فياض عبد المنعم
27. د. محمد طه كرمان
28. د. مرجان محمد

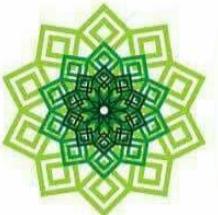
و قبل الانتقال إلى نص البيان يسرني أن أتقدم بالشكر والتقدير لجميع أعضاء اللجان العلمية الأربع، وأعضاء المنتدى الذي أسهموا في إثراء أصل الحوار حول البتكونين، والشكر والتقدير أيضًا للجنة الإدارية للمنتدى ومؤسس المنتدى على جهودهم المتواصلة في رعاية أعمال المنتدى.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

د. عبدالباري مشعل

مدير منتدى الاقتصاد الإسلامي

القسم العربي



نص البيان

يعرض هذا البيان لما يأتي:

أولاً: أسئلة الحوار حول البتكوين.

ثانياً: الأوصاف الفنية للبتكوين.

ثالثاً: فتاوى شرعية رسمية.

رابعاً: الرؤية الشرعية

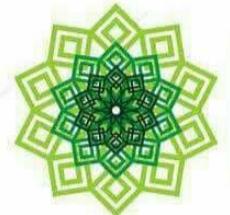
أولاً: أسئلة الحوار حول البتكوين/Bitcoin:

تناول الحوار الإجابة على الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: هل البتكوين نقد سلعي، أم نقد ائتماني، أم حق مالي، أم سلعة أم منفعة؟

والغرض من السؤال ما يأتي:

- يفرق الاقتصاديون بين نوعين من العملات: الأول: النقود السلعية، وهي ما له قيمة ذاتية كالنقود الذهبية والفضية والنحاسية وغير ذلك مما له قيمة في ذاته intrinsic value ومن ذلك النقود الذهبية، والنقود الورقية النائبة أو المغطاة أي القابلة للاستبدال بالذهب. والثاني: النقود الائتمانية، وهي التي لا قيمة لها في ذاتها، وتستمد قيمتها التبادلية من اعتماد الحكومة لها، وثقة المجتمع فيها، ومنها النقود الورقية والائتمانية المعاصرة. والخاصية المميزة للنقد اتصافه بالسيولة التامة، فهو يبرئ الذم ويوفى بالأثمان بطريقة نهائية.



- وفي ضوء ما سبق يثار ما يأتي: هل البتكوين عملة بغطاء من أي نوع (سلعة أو منفعة أو حق مالي)؟ هل البتكوين ذات قيمة أو منفعة ذاتية خلافاً لقيمتها أو منفعتها التبادلية؟ وهل يمكن اعتبار تكاليف التقسيب³ mining المرتفعة جزءاً من قيمتها الذاتية؟

السؤال الثاني: هل البتكوين ذات قيمة تبادلية لو لم يكن بالإمكان تحويلها إلى نقود حكومية؟

والغرض من السؤال ما يأتي:

- عادة يمكن تبادل البتكوين مقابل عملات رقمية أخرى، ولكن قد يقال إن البتكوين لا قيمة لها لو لم يكن بالإمكان تحويلها إلى عملة حكومية كالدولار الأمريكي أو اليورو. ولكن لوحظ أن البتكوين مقبولة في عمليات بيع حقيقة في متاجر عديدة حول العالم خلاف إمكانية صرفها بالعملات الأخرى في عدد من البلدان، فضلاً عن قبولها في بعض الدول في أداء الضرائب والرسوم الحكومية. ولذا كان لا بد من إيضاح هذه النقطة وأثرها من الناحية الشرعية.

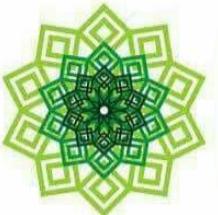
- ويطرح البعض هنا إشكالاً حول أساس التقسيب أو التسويق في البتكوين كأصل من الأصول المالية، فهل هو مجرد العرض والطلب؟ وكيف يختلف هذا الأمر عن المقامرة؟

السؤال الثالث: ما العلاقة بين تقنية "بلوك تشين" Block Chain والبتكوين/Bitcoin؟

وأساس السؤال ما يأتي:

- بلوك تشين تقنية حديثة وعامة في مجال التوثيق الإلكتروني وأمن المعلومات، وتطبيقات البتكوين تستند إلى هذه التقنية. وقد لوحظ التداخل بين تقنية "بلوك تشين" وعملة "البتكوين" فلزم الفصل بينهما. وبيان تأثير الخصائص الفنية لتقنية بلوك تشين على دراسة عملة البتكوين.

³ ترجم كلمة mining إلى "التقسيب" أو "التعدين" وكلاهما بمعنى واحد. وهو استخدام مجازي بالمقارنة بالتقسيب عن المعادن واستخراجها من باطن الأرض.



السؤال الرابع: هل البتكوين عملة أم نقد؟

والغرض من السؤال ما يأتي:

- ترقى بعض المراجع الاقتصادية بين المصطلحين، على أساس أن النقود لها قيمة ذاتية intrinsic value كالنقود المعدنية، وأن العملات ليس لها قيمة ذاتية كالدولار. وتستخدم بعض المراجع النقود للإشارة لقوة الشرائية للعملات وأي وسائل دفع أخرى. وهناك أساس آخر يعتمد للتفرقة بين النقود والعملات هو الاعتراف القانوني. ويعني أن العملات تحظى بالاعتراف القانوني، أما النقود فليس لازماً أن تحظى بذلك. ووفقاً لهذا الأساس تكون النقود أشمل من العملات، لأنه لا يلزم وجود الاعتراف القانوني بالنقود، فكل عملية تبادل يكون أحد بدلها ثمناً والأخر مثمناً.

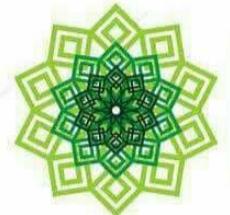
السؤال الخامس: ما مصدر النقدية أو الثمنية في البتكوين؟

والغرض من السؤال ما يأتي:

- هناك ثلاثة مصادر للثمنية أو النقدية، وهي: الأول: القبول العام أو العرف والثاني: الإقرار والاعتراف الحكومي بما تعارف عليه الناس أو قبولهم له، والثالث: الإصدار الحكومي أو سك العملة من السلطان.

- وفيما يتعلق بالنقود ذات القيمة الذاتية تؤيد الواقع التاريخية تحقق الثمنية بأي من المصادر السابقة، لكن الإشكال هو في النقود التي ليس لها قيمة ذاتية كالنقود الائتمانية المعاصرة.

- هذه النقود الائتمانية المعاصرة اكتسبت القبول كوسيل عام في التبادل من الثقة، والثقة تولدت من الاعتماد الرسمي، ومن الشيوخ وعمومه واستقرار المعاملات في الأسواق.



- البتكوين ليس لها قيمة ذاتية، ولن ينجز عملة مصددة من الدولة، ولكن لها خصائص بالنظر إلى التقنية التي تستند إليها، كالسرعة في إجراء المبادلات عبر الحدود، والأمان من السرقة المادية أو الإلكترونية، والسرية في مواجهة السلطات الرقابية.
- وقبل أن تعرف أي دولة بالبتكوين كعملة تستعمل في إبراء الذمة؛ فإنها راجت نسبياً في المبادلات وتواطأ بعض الناس على التعامل بها والمتجارة فيها في عدد من البلدان، واكتسبت لاحقاً قوة إبراء قانونية في أداء الضرائب والرسوم الحكومية في بعض البلدان.

السؤال السادس: ما العلاقة بين البتكوين والمعاملات غير المشروعة؟

والغرض من السؤال ما يأتي:

- بالاعتماد على تقنية بلوك تشين تتمتع البتكوين بثلاث خصائص: خاصية السرية؛ حيث يتم إجراء المبادلات دون تدخل طرف ثالث (الن드 للند/peer to peer)، وخاصية الأمان؛ حيث يصعب تصور سرقتها. وخاصية السرعة؛ حيث يتم نقل الأموال عبر الحدود بسرعة تفوق الوسائل التقليدية. وفي الجملة؛ لا تظهر التقنية المستخدمة أسماء المنقبين، أو المتعاملين، أو الدولة التي نفذت فيها المعاملات، كما وربما تكون قد أسلمت هذه الخصائص في الإقبال على البتكوين كوسيلة مناسبة لغسل الأموال، والتهرب الضريبي، والمضاربات، وغير ذلك من المعاملات غير القانونية أو غير المشروعة. ولذا كان من المهم تقييم تأثير هذه الاستخدامات على الحكم الشرعي.

- صُنِّفت البتكوين في عدد من البيانات الحكومية في عدد من البلدان بأنها ذات مخاطر عالية في وضعها الحالي والمستقبلية، وهذا ملاحظ في التقلب الحاد في قيمتها خلال شهر ديسمبر من عام 2017 على سبيل المثال، فبعد أن ارتفعت من 13 ألف دولار إلى 20 ألف دولار تقريباً عادت وانخفضت إلى أقل من 13 ألف دولار. فهل ترقى العمليات غير القانونية وغير



المشروعه بهذه العملة من جهة أولى، وكذلك المخاطر المحبيطة بواقع العملة ومستقبلها من جهة ثانية؛ إلى أن تعد إحدى الصفات الملزمة للعملة؟ وما أثرها على الحكم الشرعي.

ثانياً: الأوصاف الفنية للبتكوين

يُفرق في العملات على وجه العموم، بين الماهية، الصفات الرئيسية، وبين الوظائف والخدمات. ويمكن أن يُستخلص من حوار المنتدى حول الأسئلة السابقة في هذا الشأن ما يأتي:

ماهية البتكوين:

- البتكوين وحدات رقمية مشفرة، ليس لها طبيعة مادية، أو حسيّة، وليس لها قيمة أو منفعة ذاتية، ولكن بما ثبت لها في الواقع من منفعةٍ تبادليةٍ ورواجٍ نسبيٍ في العديد من البلدان تُعد مالاً متقدماً.

- وبهذا الوصف؛ تتفق البتكوين مع النقود الائتمانية المعاصرة كالدولار الأمريكي واليورو حيث لا تضمن الحكومات استبدالها بالذهب أو أي سلعة أخرى. وتختلف عن النقود المعدنية، أو النقود الورقية النائبة، أو الفلوس لأنها لهذه الأنواع قيمة ذاتية *intrinsic value*.

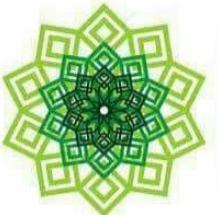
- تتميز البتكوين عن العملات ووسائل الدفع الإلكترونية (مثل باي بال وغيرها) بعدم وجود وسيط ضامن لها ينظم عمليات التبادل وبعدم ارتباطها بأي عملة محلية (نقد حكومي).

إصدار البتكوين:

- يتم الحصول على وحدات البتكوين من خلال التنقيب mining، وذلك كمكافأة في كل عملية تنقيب ناجحة؛ ويحصل ذلك كل 10 دقائق تقريباً حتى نفاد الكمية القصوى المحددة لحجم إصدار عملة البتكوين والتي تبلغ 21 مليون وحدة للبتكوين.



- يمكن لأي شخص أو جهة أن تقوم بالتنقيب من خلال تطبيقات البتكوين المبنية على تقنية بلوكشين. غير أن تكوين مجموعات للمشاركة في التنقيب mining pool، يضعف فرص المنقبين الأفراد بالمقارنة بالمشتركين في تلك المجموعات.
- لا يمكن تسمية أي جهة حكومية أو دولية في العالم كجهة إصدار لهذه العملة. وبهذا الوصف تختلف البتكوين عن النقود الائتمانية المعاصرة التي تصدرها الحكومات.
- أُعلن عن البتكوين في يناير من عام 2009 بناءً على بحث ظهر في نوفمبر 2008 نشر لجهة أو لشخص مجهول حمل اسمًا مستعارًا وهو (Satoshi Nakamoto)، ويعتقد أنه يحوز على مليون وحدة البتكوين من إجمالي سقف الإصدار الأقصى البالغ 21 مليون (أي بما يساوي 5% تقريبًا من إجمالي الإصدار)، وذلك من خلال مشاركته بعمليات التنقيب الأولى خلال 2009 و2010 وفقاً لدراسة باللغة الإنجليزية مرفقة لأحد المبرمجين تناقلتها عدد من التقارير مثل تقرير CNBC المرفق أيضًا. وهنا يُذكر أن البتكوين هي عملة مشفرة (معماة) والمعلومات المتاحة على الشبكة لا تُظهرُ أي معلومات عن أصحاب الحسابات وبالتالي لا يمكن الجزم بالقول بأن (Satoshi Nakamoto) يمتلك فعلاً هذا العدد من البتكوين باعتراف الدراسة نفسها.
- ومن المقارنات التي أوردها التقرير المشار إليه أن أمريكا تحتفظ بـ 8 ألف طن من الذهب من أصل 187 ألف طن من الذهب في العالم، أي بما نسبته 4.3%. وبالتالي فإن تملك نسبة 5% من البتكوين قد يمنح هذه الجهة فرصة للتحكم بسعر البتكوين.
- لا يحتاج إجراء المعاملات بالبتكوين إلى أي جهة خاصة ك وسيط أو رقيب أو ضامن، بل يمكن أن تتم المعاملات بشكل مباشر بين المتعاملين دون وسيط يقوم بالعملية، وهذا قد يلغي قطاع البنوك كليًا من تحويل الأموال.
- رغم التكاليف المرتفعة نسبيًا للتنقيب سواء تلك المتعلقة بالأجهزة أو الطاقة التي تستهلكها؛ فإن هذه التكاليف وكذلك الجهد المبذول في التنقيب لا يمنح عملة البتكوين قيمة ذاتية خلافًا لقيمتها

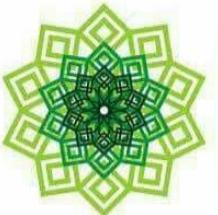


التبادلية، كما هو الحال تماماً في النقود الائتمانية المعاصرة، التي يتطلب إصدارها والرقابة عليها تكاليف كبيرة، لكنها في النهاية ليست لها قيمة سوى القيمة التبادلية.⁴

تقنية بلوكتشين:

- البلوك-تشين تقنية؛ تم اختراعها من قبل هابر وستورنت عام 1991 في إطار مفهوم التوثيق الزمني للمستندات الرقمية. البلوك تشين ليس البتكون، وإنما البتكون تستخدم تقنية البلوك تشين.
- بلوك. تشين بمثابة دفتر محاسبي متميز جداً، يتم التعامل معه بسرعة ويسر، ويكون مشتركاً بين الكثيرين (موزع). يمكن الإضافة إليه (ولكن لا يمكن التعديل عليها، أي لا يمكن تغيير المعاملات السابقة فيها). للبلوك تشين مستويات من الشفافية بحسب تطبيقاتها المختلفة ويدعى خبراء المعلوماتية أنها آمنة لا يمكن اختراقها وإحداث تخريب رقمي فيها.
- الدفتر مقسم إلى عدد من (البلوكتات) يضم كل بلوك منها عدد من المعاملات، كل بلوك يحتوي على مرجع مشفر للبلوك الذي يسبقه، ويمكن تتبعه. وفيما يتعلق بالبتكون يمكن تتبعه حتى سنة 2009. أي تغيير ضمن محتوى البلوك يغير المرجع المشفر ويفشل عملية التوثيق.
- بلوك تشين هي تقنية للتخزين والتحقق من صحة وترخيص التعاملات الرقمية في الأنترنت بدرجة أمان عالية قد يكون من المستحيل كسرها في ظل التقنيات المتوفرة اليوم.
- يعتمد الأسلوب التقليدي في التخزين والتحقق أو المصادقة على طرف مركزي أو طرف ثالث في معظم الأحيان في أي تعامل. يقوم هذا الطرف بترخيص المعاملة أو ضمان حدوثها. كالبنوك التي تحكم بتحويل الأموال لقاء رسوم محددة، وكذلك دائرة السجل العقاري التي تحكم بنقل الملكيات لأي عقار في أي دولة.

⁴ يرى البعض هنا أنه منتج بذل فيه عمل وفكر ذهني وخدمات أصول رأسمالية (الأجهزة) ومستلزمات (استهلاك الطاقة).



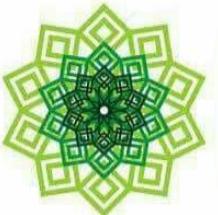
- على خلاف ذلك، إن تقنية بلوك تشين كقاعدة بيانات القائمة على خاصية الند للند (peer to peer) تغنى عن الطرف الثالث الضامن. فبدل أن تكون قاعدة البيانات لدى الطرف الثالث المركزي فإن قاعدة بيانات بلوك تشين مخزنة بشكل متكرر في كل الأجهزة التي تستخدمها. وعلى وجه التحديد عند كل منقب، أو مستخدم قام بتحميل كل بيانات بلوكتشين. هذه الخاصية تجعل التلاعب في البيانات صعب جداً إن لم يكن مستحيلاً. حسب رأي خبراء التقنية قد يكون التلاعب محتمل لكنه غير مجدٍ اقتصادياً.
- إن كسر هذه التقنية غير وارد في الوقت الحالي، غير أننا في جانب التكنولوجيا وخاصة في ظل التطور المتتسارع على هذا الصعيد فإننا لا نستطيع الجزم بما سيحدث في المستقبل. وهذا من المخاطر التقنية التي تواجه العملية الرقمية المشفرة لأنها قائمة على التكنولوجيا المتعددة في تطورها.
- كون البلاوك تشين قاعدة بيانات موزعة (مكررة) ولا تحتوي على جهة مركبة تثبت العمليات بها فإن أي تعامل على البلاوك تشين (تحويل مبلغ من العملات الرقمية أو نقل ملكية لعقارات ما على البلاوك تشين) يحتاج إلى مصادقة (تحقق أو توثيق) من عدد من المتعاملين. حسب التطبيقات المختلفة التي تعتمد على البلاوك تشين يمكن تخصيص متعاملين أو جهات محددة للقيام بالمهام أو ترك ذلك متاحاً لأي متعامل كما في حال البتكونين حيث تعتمد الثقة في صحة المعاملة على موافقة الغالبية بأن العملية صحيحة.

المصادقة والتنقيب على البتكونين:

- تهدف عملية المصادقة في البتكونين للتحقق من صحة العملية أي امتلاك المتعامل لرصيد كاف من البتكونين قبل التحويل ومن ثم إثبات انتقال الرصيد من المرسل إلى المستقبل.
- يتم ذلك عملياً من خلال حل مجموعة معادلات رياضية من خلال تقييات وبرمجيات وليس بشكل يدوي.



- تقنياً ينشأ عن عمليات تحويل البتكوين قيم رياضية يجب تجميعها معاً من خلال خوارزميات محددة مسبقاً. هذه الخوارزميات تولد وسماً (Hash) مختلفاً كل مرة ويتوارد تكرار العملية مرات عديدة حتى الوصول إلى وسم تتحقق فيه صفات محددة وفق قواعد البتكوين. هذا الوسم (Hash) هو عبارة عن قيم البلوك الحالي + وسم البلوك السابق + رقم خاص مميز ينتج عن التجربة والتخمين (nonce). ونظراً لأن معلومات البلوك الحالي ووسماً البلوك السابق متاحين للجميع فما يقوم به المنقبون هو تجميع عمليات حالية وتخمين nonce مختلفاً للوصول للقيمة المطلوبة التي تتوافق مع القواعد الرياضية المحددة مسبقاً وفق تصميم البتكوين.
- في المستوى الحالي يجد شخص ما هذا الوسم كل عشر دقائق تقريباً. يدعى خبراء التقنية أنه من السهل التتحقق من صحة الوسم بعد اكتشافه وهو ما يسمح للمنقبين الآخرين من كشف أي محاولة تلاعب بهذا الخصوص.
- تخفض عدد وحدات البتكوين الجديدة (التي ينشئها النظام لكل بلوك) بشكل تدريجي، وتتغير صعوبة إيجاد الوسم تلقائياً وفق قواعد ثابتة لجعل متوسط الوقت المطلوب لإيجاد كل بلوك حوالي 10 دقائق تقريباً، ويهدف ذلك للحد من الإفراط في عمليات التقطيب والمحافظة على بيئة تنافسية بين المنقبين والحد من قابلية احتكار جهة واحدة للعملية من خلال امتلاكها لسرعة حوصلة عالية".
- تحتاج العملية الرياضية الموصوفة أعلاه إلى أجهزة حواسيب متقدمة كما تستهلك طاقة عالية وبالتالي لها تكلفة عالية نسبياً. ولإعطاء حافز للمتعاملين للقيام بذلك، يحصل أول من يثبت صحة مجموعة من العمليات ويجمعها ضمن "بلوك" يضيفه إلى سلسلة البلوكات؛ على عمولات التحويل لكل العمليات التي يتضمنها البلوك. وهنا يلاحظ أنَّ الرابح هو فقط الأول وكل الباقي من شارك وصرف "الطاقة" في عمليات التحقق الأخرى يخسر ما أنفقه. حصر الربح بمن ينجح أولاً بتشكيل البلوك هي التي تحفز المتعاملين على الشبكة للتسابق على التتحقق من العمليات وهو ما يضمن من الناحية النظرية سرعة التنفيذ.



- يقوم النظام بشكل تلقائي بإنشاء عدد من وحدات البتكونين عند إتمام كل بلوك حتى الوصول إلى الحد الأعلى للتنقيب. يحصل على تلك الوحدات أيضاً أول شخص يقوم بتوثيق مجموعة من العمليات ضمن البلوك، وسيستمر ذلك حتى الوصول للحد الأعلى للتنقيب وبعدها يحصل أول من ينجح بتوثيق البلوك على عمولات التحويل فقط.
- ما سبق يbedo جلياً أن التنقيب محصلة لعمليات المصادقة وذلك إلى أن يصل عدد وحدات البتكونين للحد الأقصى (٢١ مليون وحدة) حيث لا يتولد بعد هذا الحد أي وحدات جديدة (أي يتوقف التنقيب بالمعنى الحرفي) ولكن سيستمر "المنقبون" بالقيام بعمليات المصادقة وتشكيل البلاوكات بهدف الحصول على عمولات التحويل.

تقنيات البتكونين:

- لا يمكن تعديل بروتوكول البتكونين نفسه بدون مشاركة جميع مستخدمي البت كوين تقريباً. وبعبارة أخرى: إن خصائص البتكونين، كما هي الآن أقرت عند الإنشاء بأغلبية المنقبين، وبالتالي يمكن أن تتغير تلك الخصائص بإرادة وموافقة أغلبية المنقبين.
- محاولة تخصيص حقوق أو مزايا لسلطة محلية ما ضمن قواعد شبكة البتكونين العالمية غير ممكن عملياً.
- أي منظمة قادرة مالياً يمكنها اختيار الاستثمار في الأجهزة الخاصة بالتنقيب للتحكم في نصف قدرة شبكة البت كوين الإنتاجية وعندما قد تصبح قادرة على حظر أو عكس المعاملات الأخيرة. لا يوجد أي ضمانة على أن بإمكانهم الحفاظ على قدرة بهذه حيث سيتوجب عليهم استثمار مقدار مساوٍ لما يقوم جميع المنقبين حول العالم باستثماره.
- من الممكن التحكم باستخدام البتكونين بطريقة مشابهة لأي أداة أخرى. يمكن استخدام البت كوين لأغراض كثيرة ومتنوعة، بعضها يمكن اعتباره قانونياً أو غير قانوني، حسب قوانين كل سلطة قضائية. وبهذا الخصوص، البتكونين لا يختلف عن أي أداة أو مصدر آخر ويمكن أن يخضع



لقواعد مختلفة في كل دولة. استخدام البتكونين أيضاً يمكن أن يتم جعله صعباً من خلال القواعد المقيدة له.

- في مثل هذه الحالة من الصعب التكهن بنسبة المستخدمين الذين سيظلون مستخدمين لтехнологيا البتكونين. أي حكومة تقرر أن تقوم بحظر البت كوين يمكنها أن تمنع الأعمال والأسواق المحلية من التطور، وبالتالي نقل الإبداع لدول أخرى.

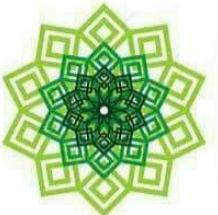
الكمية المحددة:

- من مميزات البتكونين أن ما يمكن إصداره من وحدات هذه البتكونين هو 21 مليون وحدة فقط. ولكن هذا ليس عائقاً، لأن كل وحدة بتكوين يمكن تقسيمها حتى 8 خانات (0.000 000 01 BTC) وبالتالي يمكن للمعاملات أن تتم في صورة وحدات منبقة من البت كوين، كالملاي بـت كوين . BTC.0.001 أو ما يساوي 1 mBTC "millibitcoins"

الاستخدامات والانتشار:

- البتكونين قدمت كعملة رقمية عالمية، أي غير محدودة بمنطقة جغرافية من العالم، وغير منسوبة لأي دولة أو قانون في العالم، وغير خاضعة لأي سلطة دولية أو محلية تستطيع التحكم بشكل مباشر في عملياتها الرئيسية وهي: التقسيب والمصادقة وتنفيذ المبادرات.

- إن ردود فعل الجهات الحكومية تجاه البتكونين تراوحت بين القبول، أو تجريم التعامل بها أو اتخاذ موقف وسط بالتحذير من خطر الاستثمار فيها كما ورد في رأي هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية. ويدرك في هذا السياق أيضاً؛ رأي محكمة العدل الأوروبية في قبول البتكونين في أداء الضرائب، وكذلك موافقة بلدية شيساو في سويسرا أداء الضرائب بها. وحكومة ألمانيا من أوائل الدول التي أقرت بأن البتكونين قانونية، وأعطتها تصنيفًا ضريبيًا، بأنها مال غير خاضعة للضريبة، وليس نقوداً إلكترونية.



- وفي السياق نفسه؛ نظرت محكمة فيدرالية في ولاية كولورادو الأمريكية في قضية شراء وحدات بتكوين بالأجل، وعند تاريخ السداد قفزت قيمتها بكثير، ورفض المدين السداد بقيمتها وقت الوفاء وإنما وقت الشراء، وبعد عدة جلسات حكم القاضي بالسداد بقيمتها وقت الوفاء⁵.
- ومن جانب آخر أعلنت عدة دول عن خططها في إصدار عملاتها الرقمية المشفرة الخاصة بها والارتفاع بوسائل الدفع لديها في رد فعل رافض للبتكوين.
- وبصفة عامة قامت البتكوين بوظائف النقود أو العملات، ك وسيط في المبادرات، ومخزن للقيمة، والوفاء بالالتزامات، وإبراء الذم تجاه الالتزامات الحكومية في بعض الحالات. ويرى البعض أن إصدار العملات من خصائص الحكومات، فلا ينطبق وصف العملات على البتكوين، ولا يلزم من ذلك نفي المالية أو التقويم عنها. وذهب فتوى رئاسة الشؤون الدينية في تركيا إلى أن عدم الاعتماد الحكومي ينفي المالية عن البتكوين.

مجموعات التقسيب:

- إن عملية التقسيب هي عملية تنافسية ذات عائد وقد أصبح العائد مغرياً لعدد كبيرٍ من المستثمرين الذين قاموا بإنشاء ما يُسمى بـ"معامل" أو "مزارع" تحتوي على عشرات وربما مئات أو آلاف الحواسيب المتطورة لحلِّ المعادلات الرياضية المطلوبة. وأن العملية تنافسية، يحصل عوائدها أول من يُنجذب العمل؛ فإن فرصَ نجاح المنقب الذي يعمل بشكل منفرد مستخدماً حاسوباً واحداً أصبحت أقلً. ولذا نشأت بعض المجموعات التي تعمل سوياً عبر شبكة الأنترنت وفق عدة آليات.
- تختلف آليات التعاون وتكون "المجموعات"، فقد يكون ذلك عن طريق إنشاء شركات أو عبر بعض المنصات والمواقع على شبكة الأنترنت. فمثلاً يمكن لمن يمتلك جهاز حاسوب (أو حتى جهاز جوال) الاشتراك ببعض المواقع للتواصل مع آخرين والعمل معهم في التقسيب حيث يقوم

⁵ تنظر الروابط في نهاية البيان.

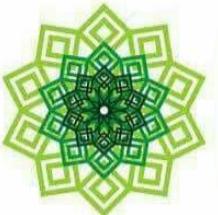


- باستخدام برامج محددة يقوم بجزء من العمليات الرياضية المطلوبة (مع ملاحظة أن العملية قد لا تكون مجده اقتصادياً إلا في حال كانت سرعة الجهاز المستخدم جيدة).
- يُلاحظ وجود أجهزة حواسيب مخصصة لعمليات التقسيب وهي أجهزة ذات سرعات عالية ومتلك مواصفات مخصصة، كما يلاحظ استخدام "الحوسبة السحابية" (Cloud computing)⁶ في العملية حيث يقوم المستخدم بإيجار القوة الحاسوبية لمخدمات موجودة حول العالم ليقوم بعملية التقسيب.
 - تستقبل بعض المنصّات والمواقع على شبكة الأنترنت الأموال للمشاركة في عمليات التقسيب وفق عقود وشروط مختلفة، وهناك شكوى بقيام بعض المنصّات بالاحتيال واستقبال الأموال تحت مسمى "مجموعات التقسيب".
 - على وجه العموم يتشارك المنقبون العاملين في كل مجموعة العوائد التي يحصلون عليها من التقسيب لكن يلاحظ اختلاف العقود المستخدمة وآليات المشاركة وتوزيع العوائد.

محافظ البتكونين:

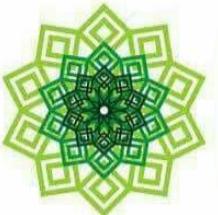
- يتم تخزين وحدات البتكونين من خلال ما يسمى بالمحافظ الإلكترونية E-WALLET. ويتمكن المستخدم من خلال هذه المحافظ أيضاً من إجراء عمليات التحويل والدفع، ويتم ذلك من خلال استخدام المفتاح الخاص (private key) الذي يمكنه المستخدم من الولوج إلى العنوان العام (public key). وفيما يلي أهم أنواع المحافظ:

⁶ الحوسبة السحابية: مصطلح يشير إلى المصادر والأنظمة الحاسوبية الموجودة عبر الشبكة والتي توفر للمستخدم عند اتصاله بالشبكة عدداً من الخدمات الحاسوبية المتكاملة بما في ذلك قدرات معالجة برمجية، وذلك عن طريق واجهات برمجية بسيطة لا تُظهر التفاصيل والعمليات الداخلية.



- محفظة الحاسوب: هذه محفظة تمكن من إرسال واستقبال العملة الرقمية المشفرة إضافة إلى إنشاء عناوين جديدة لاستقبال التحويلات وتخزين المفاتيح الخاصة بها .
- محفظة الهاتف: وهي تشابه إلى حد كبير محفظة الحاسوب وتتمكن استعمال تقنية NFC⁷ لدفع ثمن مشتريات مباشرة.
- محفظة الويب: ويقوم مستخدم تلك المحفظة بفتح محفظته عن طريق التسجيل في الموقع الإلكتروني للمحفظة من خلال خطوات بسيطة تشبه التسجيل لفتح بريد إلكتروني. وجدير بالذكر أن هذه المحفظة - على خلاف سبقاتها - تُمكّن الشركات التي تقدمها من تخزين المفاتيح المحمية أو الخاصة (private key) نيابة عن عملائها. تُخلص هذه الميزة المستخدم من الهاجس الأمني الخاص بفقدان المحفظة المتواجدة في الحاسوب في حال نسيان المفتاح الخاص (key). لكن هذه الميزة نفسها تعني وجود خطر مختلف يتمثل بالاختراق الأمني (hacking)، لأنه يمكن لمخترق هذه المحفظة الحصول على تلك المعلومات المخزنة وبالتالي سرقة الأموال، دون أن يكون بالإمكان استردادها.
- المحفظة الميكانية (hardware wallets) هي عبارة عن أجهزة صغيرة مصممة خصيصاً لتكون محفظة ولا شيء آخر، فلا يمكن تحميل أي برنامج عليها، وهذا ما يجعلها آمنة بشكل أكبر في مواجهة السرقة الإلكترونية، ومحاولات الاختراق المحتملة من خلال أي برمجيات كمبيوتر خبيثة. ولأن هذه المحفظة تدعم النسخ الاحتياطية، فيمكن استعادة الأموال إذا ما ضاع الجهاز.

NFC : تقنية اتصال تُعتبر آمنة نسبياً وتشتخدم لنقل المعلومات لاسلكياً بمدى قريب.



منصات التداول:

- على وجه العموم، يحصل المتعامل على وحدات البيتكوين مقابل العملات المحلية إما من خلال منصات التداول أو بشرائها من يملكها بشكل مباشر، كما يمكن الحصول عليها مقابل السلع أو الخدمات عند البيع بالبيتكوين أو بشكل مباشر من خلال عمليات التقييّب.
- تقدم كثير من الواقع على شبكة الانترنت إمكانية مبادلة وحدات البيتكوين مع العملات المحلية الحكومية حيث توفر مكان لالتقاء الراغبين بالبيع مع الراغبين بالشراء، كما تقوم بعض المنصات ببيع وحدات بيتكوين للمتعاملين بشكل مباشر.
- تقدم المنصات المختلفة ميزات مختلفة وتعمل وفق شروط مختلفة أيضاً ومنها من يقدم محافظاً إلكترونية مدمجة مع المنصات.
- تسمح بعض المنصات للمتعامل بتحويل وحدات البيتكوين التي يشتريها بحرية بينما تفرض بعض المنصات قيوداً على المتعامل.
- يتم عبر المنصات المختلفة تداول وحدات البيتكوين أي بيعها مقابل أحد العملات المحلية، كما تفرض بعض المنصات شروطاً على سحب المتعامل رؤوس أمواله وأرباحه المستثمرة في عمليات البيع والشراء من المنصة.
- يستخدم عدد كبير من المتعاملين هذه المنصات كنوع من الاستثمار بما يشابه منصات "الفوركس" حيث يضع مبلغاً من الأموال ليقوم بالمضاربات من خلال عمليات شراء وبيع متعددة بهدف الحصول على أرباح نتيجة اختلاف الأسعار دون أي اهتمام بامتلاك وحدات بيتكوين واستخدامها كوسيلة دفع.



مخاطر البتكونين:

- يرى البعض أن من الصفات الملزمة لعملة البتكونين؛ عدم استقرار قيمتها، وارتفاع مخاطر التعامل بها، ورواج المعاملات غير القانونية أو غير المشروعة باستخدامها. ويرى آخرون أن هذه أمور عارضة، وقد تؤثر في الجملة على كفاءة العملة؛ لكنها لا تلغي اعتبارها. وفي هذا الصدد ذكر أحد الباحثين من أستراليا تقديرًا للمعاملات غير القانونية (الجنس، المخدرات، الأسلحة) بنسبة تقارب من 50%.
- رغم ذلك تشير بعض التقارير الأخرى المرفقة إلى انحسار المعاملات غير القانونية بالبتكونين لأسباب عديدة منها تطور الآليات المتّبعة لدى جهات تطبيق القوانين وظهور آليات قد تسمح بكشف هوية المتعاملين غير القانونيين.⁸.

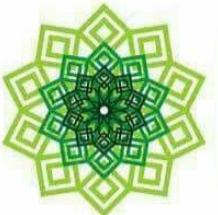
ثالثاً: فتاوى شرعية رسمية:

ملخص فتاوى رئاسة الشؤون الدينية في تركيا بتحريم البتكونين:

- "العملات المشفرة ليست تحت سلطة مركبة وبالتالي فإنها لا تقع تحت ضمانة الدولة، وفي هذا السياق فإنه يمكن استعمالها في عمليات المضاربة وغسيل الأموال، مما يجعل من غير المناسب التعامل بها".
- "على الرغم من أن العملات الافتراضية تستخدم من قبل البعض بهدف التبادل، فإن كونها لا تحمل ختم أو تصريح أي مؤسسة نقدية مركبة وعدم تمنعها بضمان الدولة أو ائتمان حكومي

⁸ <https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-01-02/criminal-underworld-is-dropping-bitcoin-for-another-currency>.

https://motherboard.vice.com/en_us/article/5337kd/bitcoin-isnt-the-criminal-safe-haven-people-think-it-is.



فإنه لا يمكن اعتبارها من أصناف المال⁹، بالإضافة إلى ذلك فإن كونها مفتوحة على عمليات المضاربة بسب خاصية فقدان أو زيادة قيمتها يجعلها تستخدم بسهولة في الاعمال الغير مشروعية كغسيل الأموال والأعمال المالية البعيدة عن رقابة الدولة، وبسبب كل تلك الأسباب فإن شراء وبيع هذه العملات غير مناسب¹⁰ دينياً في هذا السياق".

ملخص فتوى دار الإفتاء الفلسطينية بتحريم البتكوين:

- نص الفتوى (يرى مجلس الإفتاء الأعلى تحريم تعدين البتكوين ... لاحتواه على الغرر الفاحش وتضمنه معنى المقامرة، كما لا يجوز بيعه ولا شراؤه، لأنه ما زال عملة مجهولة المصدر، ولا ضامن لها، و لأنها شديدة التقلب، والمخاطرة، والتأثير بالسطو على مفاتيحها، وأنها تتبع مجالاً كبيراً للنصب والاحتيال والمخادعات... فلا يجوز التعامل بها لا تعدين ولا بيعاً ولا شراءً).

ملخص فتوى دار الإفتاء المصرية بتحريم البتكوين:

- نص فتوى المفتى: "لا يجوز شرعاً تداول عملة البتكوين والتعامل من خلالها بالبيع والشراء والإجارة وغيرها، بل يمنع من الاشتراك فيها؛ لعدم اعتبارها كوسيلة مقبولة للتبادل من الجهات المختصة، ولما تشتمل عليه من الضرر الناشئ عن الغرر والجهالة والغش في صرفها ومعيارها وقيمتها".

وفي البيانات المنقولة عن المفتى حددت الأسباب التالية للتحريم:

- أنها تمثل اختراقاً لأنظمة الحماية والأمن الإلكتروني.
- أنها تمثل اختراقاً لأنظمة المالية المركزية للدول والبنوك المركزية.

⁹ يلاحظ هنا – إن صحت الترجمة عن اللغة التركيةـ أن الفتوى أهدرت مالية البتكوين. أيضاً

¹⁰ يلاحظ هنا أن الفتوى – إن صحت الترجمة عن التركيةـ استعملت عبارة "غير مناسب دينياً"، وقد لا تعطي هذه العبارة لمعنى المقصود من تحريم التعاملات بالبتكوين لعدم ماليتها.



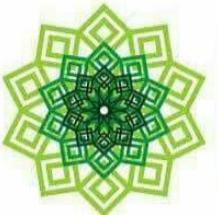
- أنها تستخدم للهروب من الأجهزة الأمنية لتنفيذ أغراض غير قانونية.
- أنها تستخدم من قبل الجماعات المسلحة والمتطرفة مثل "داعش" وعصابات المخدرات وغسيل الأموال للإفلات من العدالة.
- أنها تتتوفر على عناصر النصب والاحتيال.
- أنها عملة إلكترونية بشكل كامل تداول عبر الإنترنت فقط.
- أنها عملة رقمية لامركزية وليس لها وجود فيزيائي ولا يمكن تداولها بشكل ملموس.
- أنها تتوافر على عنصر الجهل والجهالة.
- أنها لا تجوز للبيع والشراء ولا يمكن التعاقد بها.
- أنها لا تمتلك هيئة تنظيمية مركبة تقف خلفها.

رابعاً: الرؤية الشرعية

ملخص الأوصاف المؤثرة في الحكم الشرعي

يتلخص من الوصف الفني للبتكونين آلية عملها؛ أن الأوصاف المؤثرة في الحكم الشرعي، دون تكرار أو تناقض فيما بينها لا تخرج عن الآتي:

1. جهالة المصدر.
2. جهالة مستقبل العملة.
3. غياب جهة الإصدار، أو الجهة الضامنة.
4. جهات التنظيم والرقابة من قبل الحكومة.
5. وكثرة المضاربات، ومن عدم الاستقرار النسبي في القيمة.
6. كثرة الاستعمالات غير القانونية.
7. تحقق المالية، والنقدية، والثمنية في البتكونين في الواقع.



مناط الحكم الشرعي الكلي والحكم الشرعي الجزئي في البتكونين:

يرى البعض أن الأوصاف السابقة مجتمعة هي مناط الحكم الكلي بالتحريم، والبعض يرى أن الأوصاف المتعلقة بماهية البتكونين منتجة للجواز، وما كان خارجاً عن الماهية فله حكم جزئي كما في المضاربات والمعاملات غير المشروعة، أو الاستثمار عن طريق المحافظ أو معامل التقسيب أو التعامل عن طريق طرف ثالث، وذلك وفقاً لآليات التعامل وشروط التعاقد في كل حالة. وفيما يلي تفصيل الأقوال المحتملة في المسألة.

الأقوال الشرعية:

- يتوجه في البتكونين رأيان؛ الأول بالجواز ، والثاني بالتحريم، وفيما يلي أساس كلٍّ من الرأيين، وما يترتب عليهما في واقع المعاملات.

القول الأول: الجواز، ويعتُدُّ هذا القول بالمالية، والنقدية، والثمنية للبتكونين، وأساسه ما يأتي:

- البقاء على أصل الإباحة.
- البتكونين مالٌ مُنَقَّوْمٌ شرْعًا بحكم ما آلت إليه في الواقع من أنه يتملك بها غيرها من العملات والسلع والخدمات.
- قامت البتكونين بوظائف النقود أو العملات في الجملة رغم عدم إصدارها من جهة حكومية. ولا يوجد حد اقتصادي أو شرعي للنقد يمنع من ذلك.



مناقشة ما يرد على القول الأول:

يرد على القول ما ذكر من تعرض البتكونين للتقلبات وكثرة المضاربات والاستعمالات غير القانونية، وجهالة المصدر ، وتم مناقشتها بما يأتي :

- التقلب في أسعار البتكونين، ومن ثم عدم الاستقرار النسبي في قيمتها، يؤثر في الكفاءة، كما هو حال العديد من العملات الائتمانية المعاصرة والأسهم، ولا يؤثر في جوهر الثمنية.
- الاستعمالات غير القانونية بالبتكونين أمر عارض لا يؤثر في الحكم الكلي، كما أنه يحدث في العديد من العملات الائتمانية المعاصرة، فضلاً عن قابلية النقود الائتمانية المعاصرة للتزوير أيضاً. ومن جهة أخرى هذه الاستخدامات قابلة للانحسار وفقاً للدراسات التي أشير إليها في نصِّ البيان.
- جهةالة المصدر، وكذلك غياب جهات التنظيم والرقابة الحكومية، غير مؤثرة في الحكم الكلي؛ لأن جميع قوانين العملة معلن عنها، ومعروفة للمتعاملين من خلال التطبيقات الخاصة بالبتكونين-بلوك تشين. وما يحدث من تطور في العمل لم يمنع من تكوين خصائص محددة كافية لإبداء الحكم الشرعي. والثقة التي يمنحها الاعتماد الحكومي تم تعويضها بتقنية بلوك تشين التي تمنح الثقة بطبيعتها.

وعليه؛ وفقاً للقول الأول:

- لا مانع من المصادقة والتقييب أو التعدين، بعرض الحصول على عملة البتكونين، سواء أكان بمتلك الأجهزة والبرامج بشكل مباشر، أو الاستئجار من خلال شراء بطاقات تخول استخدام أجهزة طرف ثالث. أما عمليات الاستثمار في التقييب من خلال المحافظ وتوكيل الطرف الثالث؛ فينظر في كل حالة حسب شروطها.



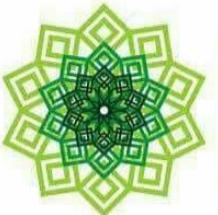
- لا مانع من شراء عملة البتكونين بالعملات الحكومية الأخرى أو قبولها في إجراء المبادلات السلعية. أو مبادلتها بالعملات الرقمية المشفرة الأخرى التي يثبت لها الحكم نفسه.
- تجري على المبادلات بين البتكونين والعملات الأخرى، أو الذهب والفضة أحكام الصرف، وينظر إلى كل عملة رقمية كصنف كما هو الحال في العملات الحكومية. وتجري على الأرصدة المملوكة منها أحكام زكاة النقدين.

القول الثاني: التحرير، وأساسه ما يأتي:

1. جهالة المصدر.
2. جهالة مُستقبل العملة.
3. غياب جهة الإصدار، أو الجهة الضامنة.
4. غياب جهات التنظيم والرقابة من قبل الحكومة.
5. وكثرة المضاربات، ومن عدم الاستقرار النسبي في القيمة.
6. كثرة الاستعمالات غير القانونية.
7. ليس مالاً متقوماً شرعاً بهذه الصفات.

وهذه الأسس في الجملة؛ تشمل ما ذكر آنفًا من أوصاف مؤثرة في الحكم. ويمكن جمعها في مستندات ثلاثة: الأول: الغرر والجهالة والقمار، ويشمل ذلك الأربع الأولي، والثاني: الذريعة إلى منعه، ويشمل الاثنين الآخرين، والثالث: البتكونين بتلك الصفات ليس مالاً متقوماً شرعاً. وذهب البعض إلى التحرير اعتباراً للأحوط؛ وهو مستند رابع - لما تشتمل عليه البتكونين من أمور مشتبهة تنافي التعاملات الشرعية في نظرهم.¹¹.

¹¹ مجموعة على الواقي أب باسم (الم المنتدى العالمي للمذهب المالكي) أغلب أعضائها من المشاركون في حوار منتدى الاقتصاد الإسلامي حول البتكونين.



وقد خالف أصحاب القول في هذه المستدات وناقشوها كما مر.

ملاحظات ختامية:

- هذا البيان خاص بالبتكوين، ورغم التشابه بين العملات الرقمية المشفرة (على سبيل المثال: Bitcoin، Ethereum، Ripple) غير أن بينها فروقاً لا بد من النظر في أثرها على الحكم الشرعي.
- تتنوع الشروط التعاقدية لتشكيل مجموعات التقسيب، ولذا فإنه ليس من الممكن تكوين رؤية شرعية موحدة تجاه هذا النوع من الخدمات، وإنما يجب النظر في العقود الخاصة بكل مزود لهذه الخدمات بشكل مستقل. ويوصي المنتدى باستكمال مناقشة هذه الخدمات. ويسري ذلك أيضاً على محافظ البتكوين، ومنصات التداول.
- إن جواز تداول بتكوين بشروطه -بناء على القول الأول- لا يعني تشجيع المسلمين على الاستثمار أو المتاجرة أو المضاربة بالبتكوين وذلك نظراً لما في ذلك من مخاطر تمثل بتارجح أسعار البتكوين مقابل العملات المحلية.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين وتابعهم بإحسان إلى يوم الدين.

والحمد لله رب العالمين

د. عبدالباري مشعل

مدير منتدى الاقتصاد الإسلامي

القسم العربي



المراجع المشار إليها في نص البيان

- <https://www.facebook.com/cnbccrypto/videos/1564078067008767/>
(نقرير سي إن بي سي عن هوية ساتوشي)
- <https://www.businessinsider.com.au/australian-researchers-used-the-dark-web-to-track-the-illegal-use-of-bitcoins-2017-12>.
(دراسة لباحث استرالي تقر المعاملات غير القانونية بنسبة تقارب 50%)
- <http://syrian-mirror.net/ar/%D8%AF%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%AA%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86/>
(رابط ترجمة فتوى رئاسة الشؤون الدينية في تركيا إلى العربية)
- <http://nabdapp.com/jump.php?id=48191156>
- (رابط فتوى دار الإفتاء المصرية)
- <https://www.google.com/amp/s/coinsutra.com/tax-free-bitcoin-countries/amp/>
(في المانيا اعفاء البتكونين من الضرائب واعتبارها بحكم "المال الخاص")
- https://www.swissinfo.ch/eng/business/swiss-fintech_chiasso-accepts-tax-payments-in-bitcoin/43503464
(خبر قبول بلدية شياسو في سويسرا لأداء الضرائب بالبتكونين)
- <https://www.coindesk.com/judge-rules-in-peer-to-peer-bitcoin-lending-lawsuit/>
(خبر محكمة كولورادو)
- <https://www.thestar.com.my/news/nation/2018/01/09/land-deal-sealed-using-bitcoin-its-a-new-way-of-transferring-money-says-sabah-businessman/#OdIOUHPco4f3Q4qZ.99>
(صفقة بيع لأرض بالبتكونين تم تسجيلها رسمياً في ماليزيا)
- <http://theheureka.com/germany-bitcoin-status>
(ألمانيا تعترف بقانونية البتكونين، وبأنها مال غير خاضع للضريبة، وليس عملة إلكترونية)
- <https://bitslog.wordpress.com/2013/04/17/the-well-deserved-fortune-of-satoshi-nakamoto/>
(دراسة حول امتلاك ساتوشي ل مليون وحدة البتكونين)



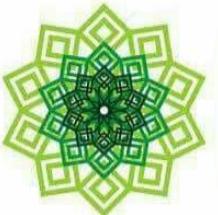
تعريف بمنتدى الاقتصاد الإسلامي

2 يناير 2018 يوافق الذكرى السنوية الثانية لتأسيس منتدى الاقتصاد الإسلامي، وهو مجموعة علمية متخصصة على برنامج التواصل WhatsApp أنسها الشيخ محمد خالد حسني من باكستان، وتضم بين أعضائها العلماء والخبراء والمهنيين، والاقتصاديين، والأكاديميين، والباحثين، والمستشارين والمدققين الشرعيين، ويتمثل في المنتدى جميع مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية، مثل البنك الإسلامي للتنمية، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، المجلس العام للمؤسسات والبنوك الإسلامي (سيبافي)، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا، والأكاديمية العالمية للبحوث (إسراء)، والعديد من الجامعات ومؤسسات الفتوح والبنوك والهيئات الشرعية حول العالم. يُعني المنتدى بالمناقشة العلمية الإيجابية لمختلف القضايا والتحديات التي تواجه الاقتصاد الإسلامي، واستشراف الحلول الإبداعية. وفي ظل وجود العديد من المجموعات المماثلة؛ فإن المنتدى يركز على التحليل النقيدي وإطلاع الأعضاء على المستجدات في هذا المجال.

أصبح منصة إعلامية مهمة لمؤسسات البنية التحتية وبصفة خاصة، أيوفي، وسيبافي، ومجلس الخدمات، وإسراء، فضلاً عن أنه يتيح مساحة ملائمة لأنشطة البنوك والهيئات الأخرى الممثلة في المنتدى، والأنشطة الشخصية والمناسبات الاجتماعية لأعضاء المنتدى، الأمر الذي يتيح الفرصة لتعزيز الروابط والعلاقات علمية والعملية والاجتماعية بشكل متميز بين أعضائه.

المنتدى يتكون من ثلاثة مجموعات، مجموعتان باللغة الإنجليزية، وهما "Islamic Economic Forum-IEF" and "Islamic Economic Council-IEC" ومجموعة واحدة باللغة العربية تحت اسم "منتدى الاقتصاد الإسلامي". يبلغ عدد المشاركين في المجموعات أكثر 600 عضواً من من جميع أنحاء العالم.

أصدر المنتدى العديد من أوراق العمل التي توثق الحوارات الثرية والقيمة التي أجريت بين أعضاء المنتدى، وقد تم نشرها على موقع الأكاديمية العلمية للبحوث في ماليزيا (إسراء)، وموسوعة الاقتصاد والتمويل على شبكة الإنترنت. لقد اعتمد المنتدى موضوعاً استراتيجياً للحوار يتمثل في تناول القضايا النقاشية في المعايير الشرعية لأيوفي، وقد ناقش على هذا الصعيد معيار العملات ومعيار البطاقات، ثم استغرق في تناول موضوعات نقاشية عميقه ومتقدمة على مستوى الصناعة المالية الإسلامية والاقتصاد الإسلامي بصفة عامة تجاوزت 20 موضوعاً، ومنذ تاريخ 13 نوفمبر 2017 بدأ المنتدى لمناقشة موضوع البتكون، وتكللت تلك المناقشة بصدور البيان رقم (2018/1) بشأن البتكون



بتاريخ 10/1/2018 ليكون بمثابة تحول استراتيجي في طريقة توثيق حوارات المنتدى ونتائجها يتوافق مع الذكرى السنوية الثانية لتأسيس المنتدى.

ومن أبرز الموضوعات التي تمت مناقشتها ما يأتي:

1. القضايا النقاشية في معيار العملات.
2. القضايا النقاشية في معيار البطاقات.
3. صكوك الوقف النيوزيلاندية-إسراء.
4. ضمان الأداء وإحالة الضمان في الاستصناع.
5. تصكيم ريع الوقف.
6. التعين والقبض.
7. الاستصناع المعكوس.
8. عمليات الخزينة العملات فلسطين وأسواق النقد وأسواق رأس المال.
9. الصورية في العقود الشرعية.
10. عمل غير المسلم في وظائف البنك الإسلامي الرقابية والتنفيذية.
11. ما الأهداف الاقتصادية الأصلية للشريعة الإسلامية؟
12. هل يمكن إنجاز دراسات جدوى باستعمال معدل حسم غير ربوي؟
13. كيف يمكن صناعة الصف الثاني في الاقتصاد والصناعة المالية الإسلامية؟
14. هل لدينا نظرية اقتصادية إسلامية موازية للنظرية الغربية؟
15. بنية المصارف الإسلامية أين الخل؟ حوارات منتدى الاقتصاد الإسلامي 2017
16. المصرفية الإيجابية
17. مناقشة رأي المفتى د. علي جمعة ومن وافقه بإباحة الفوائد المصرفية المعاصرة على الودائع والقروض
18. التعليم والتدريب في المصرفية الإسلامية
19. الاحتياطيات والمخصصات في البنوك الإسلامية
20. العملة الرقمية البتكونين.

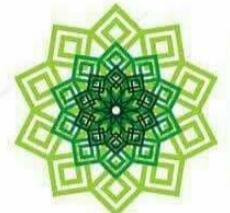


اللجنة الإدارية المشتركة للمنتديات الثلاثة:

الشيخ إبراهيم موسى تيجاني د. محمد إيمان ساسترا الشيخ عبدالرازق كايا الدكتور محمد برهان اربونا الشيخ محمد سراج ياسيني	الأستاذ الدكتور عزان حسن (رئيس اللجنة الإدارية) الدكتور عبد الباري مشعل (مدير المنتدى العربي) الشيخ أشرف جمعة علي (مدير المنتدى الإنجليزي) الشيخ محمد خالد حسني (مؤسس المنتدى)
--	---

وقد بلغت الدولة الممثلة في المنتدى 55 دولة من جميع قارات العالم وهي على النحو الآتي:

1.	Afghanistan	أفغانستان	29.	Maldives	جزر المالديف
2.	Algeria	الجزائر	30.	Mauritius	موريتنيوس
3.	Australia	أستراليا	31.	Morocco	المغرب
4.	Bahrain	بحرين	32.	New Zealand	نيوزيلندا
5.	Bangladesh	بنجلاديش	33.	Nigeria	نيجيريا
6.	Belgium	بلجيكا	34.	Oman	عمان
7.	Bosnia & Herzegovina	اليونسنة	35.	Pakistan	باكستان
والهرسك			36.	Palestine	فلسطين
8.	Brunei	بروناي	37.	Philippines	الفلبين
9.	Canada	كندا	38.	Qatar	قطر
10.	China	الصين	39.	Reunion Island	جزيرة ريونيون



منتدى الاقتصاد الإسلامي

11.	Egypt مصر	40.	Russia روسيا
12.	France فرنسا	41.	Saudi Arabia المملكة العربية السعودية
13.	Germany ألمانيا		
14.	Guinea غينيا	42.	Singapore سنغافورة
15.	India الهند	43.	South Africa جنوب افريقيا
16.	Indonesia اندونيسيا	44.	Sri Lanka سريلانكا
17.	Iraq العراق	45.	Sudan السودان
18.	Jamaica جامايكا	46.	Suriname سورينام
19.	Japan اليابان	47.	Switzerland سويسرا
20.	Jordan الأردن	48.	Syria سوريا
21.	Kazakhstan قزاقستان	49.	Tajikistan طاجيكستان
22.	Kenya كينيا	50.	Tunisia تونس
23.	Kuwait الكويت	51.	Turkey تركيا
24.	Kyrgyzstan قيرغيزستان	52.	UAE الإمارات العربية المتحدة
25.	Lebanon لبنان	53.	UK المملكة المتحدة البريطانية
26.	Libya ليبيا	54.	USA الولايات المتحدة الأمريكية
27.	Luxembourg لوكسمبورغ	55.	Yemen اليمن
28.	Malaysia ماليزيا		